

دراسة في صيغة «فعيل»

كشريپ وسکیر

للدكتور ابراهيم أنيس^(١)

أثيرت قضية القياس اللغوي في بحوث المجمع من قبل ، واختلفت وجهات النظر بصدر هذا القياس ومدى الاستفادة منه في تسمية صيغ اللغة وألفاظها . وحين نتساءل عن معنى القياس اللغوي لدى القدماء من علماء العربية نجد أن المتقدمين منهم في القرنين الأول والثاني من المجرة لا يكادون يعنون بالقياس اللغوي سوى استنباط قاعدة عامة تخضع لها النصوص المروبة عن العرب . فقول ابن سلام في مقدمة كتابه طبقات الشعراء إن آبا الأسود الدولي كان أول من وضع قياس العربية لا يعني أكثر من أن آبا الأسود بدأ استنباط بعض القواعد العامة للنصوص المروبة عن العرب . ويدو كذلك أن هذا هو معنى القياس لدى سببوبه حين يشير إلى ظواهر من ظواهر اللغة ويسميه قياسية . وظل فهم القدماء للقياس اللغوي على هذا النحو حتى فرغ هؤلاء العلماء من تأسيس معظم القواعد العامة التي خضعت لها نصوص العرب . ثم بدا لهم بعد ذلك أن مظاهر الحياة في القرنين الثالث والرابع من المجرة تتطلب تسمية ألفاظ اللغة ، باستخدام الجديد منها ، مما لم يسمع عن العرب ، ولم يرد في

(١) بحث ألقاه الدكتور ابراهيم أنيس عضو بجمع اللغة العربية بالفلاحة في الدورة الثلاثين لمؤتمر المجمع (١٩٦٣ - ١٩٦٤) . وقد أبدى الأستاذ الفاضل ارتياحاً لنصر دراسته التي نشرت في مجلة بحثنا .

نصوصهم ، لسد النقص الذي أحسوا به حينئذ ؟ فشارت بينهم قضية القباس اللغوی بمعنى جديد لم يخطر في ذهن المقدمين ، وهو استنباط ألفاظ أو صيغ جديدة لم تسمعه عن العرب على أساس ما سمع عنهم . وهذا هو المعنى الذي عناه أبو علي الفارمي في كتبه المشهورة «ماقبس على كلام العرب فهو من كلام العرب» ، وهو أيضاً ما يشير اهتمام مجدهما المؤقر منذ اشائه .

وكانت سياسة المجمع في فراراته السابقة الاعتداد على أقوال القدماء من العلماء وحدها ، فحين وجد الحاجة ملحة إلى ألفاظ جديدة ورأى من القدماء من يقول بقياسيتها أكثري المجمع بهذه وقرر قيامتها . على أن المجمع في النادر من الأحيان كان يستأنس بما يكثر دورانه على الألسنة الآن ، ورغبة التحكيم من أبناء العرب في العصر الحديث في اشتقاء تلك الألفاظ الجديدة التي لم ترد في نصوص العرب القدماء . وتلك في رأيي نظرة مديدة موقفة كنت أود لو راعاها المجمع في كل الحالات .

ومما عرض له المجمع في دوراته السابقة صيغة «فَعَال» للمبالغة فالمخذ في شأنها القرار التالي : «يصاغ فَعَال للمبالغة ، من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى» . وظل أستاذنا المرحوم الشيخ الخضر حسين حين هذا القرار^(١) يبحث قيم خته بقوله : (ثم وقفتا على عبارة لأبي إسحاق الشاطي في شرح الخلاصة تدل على أن بناء صيغة المبالغة مقبس ، وظاهر اطلاقها أن هذه الصيغة «فَعَال» ، مِفْعَال ، فَعُول ، فَعِيل ، فَعِيل» مقيدة في المتعدى واللازم) . وساق الباحث نحو ٨٩ مثلاً لصيغة «فَعَال من اللازم» .

ويبدو أن المجمع حين آثر صيغة «فَعَال» من بين صيغ المبالغة بهذا القرار قد لحظ كثرة دورانها على ألسنة التحكيم للدلالة على النسبة إلى شيء أو

(١) مجلة المجمع ج ٢ ص ٥٤ .

للدلالة على المبالغة . ذلك لأن المتكلمين بانعرية الآن ، بل حتى الأدباء منهم ، يكادون ينصرفون عن صيغتي « مِفْعَالٌ وَفَعُولٌ » برغم أنها قياسية أيضاً في رأي جمهور العلامة .

والذي قد يبعث على الحيرة هو النسوية بين هاتين الصيغتين في فكرة القباضية برغم أن ما ورد من أمثلة « فَعُولٌ » في المعاجم العربية يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد فيها من صيغة « مِفْعَالٌ » . ففي إحصاء مروع من قاموس الفيروز باذري تبين لنا أن عدد أمثلة « فَعُولٌ » ٣٢٩ على حين أن عدد أمثلة « مِفْعَالٌ » ١٤٧ . ويبدو أن بعض القدماء لم يعتدوا على عدد الأمثلة وحده في تأسيس فكرة القباضية ، فنهم من ينص على أنه ليس من شرط المقاييس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقتها للقياس ، ويتنبع على الكثير لخالفته له ! ! هكذا يقول ابن جنی في الخصائص ويتل بل النوع الأول « بشَنْوَةٍ شَنْشِيٍّ » فهو المثل الواحد الذي ورد عن العرب ، ومع ذلك يمكن أن يقال « رَكْوَبةٌ رَكْيٌ » ولا يقاس على مثل ثقيف ثقيفي ، قُرَيشٌ قُرَشِيٌّ ، برغم أن ما ورد عن العرب من أشياء هذين المثلين أكثر مما ورد عنهم من مثل شنوة شنشي .

والذي أراه بعد ما تقدم جديراً بجمعنا الموقر أن يأخذ في الاعتبار الحكم على قباضية أحدي الصيغ أموراً ثلاثة :

١ - آراء العلامة القدماء بصدر هذه الصيغة ولكن دون الاعتقاد على هذه الآراء وحدها .

٢ - إحصاء ما جاء في المعاجم من أمثلة هذه الصيغة للوقوف على نسبة شيوعها في نصوص اللغة .

٣ - مقدار ميل المتكلمين والكتاب لهذه الصيغة في المسر الحديث .

وفي خواه هذه الأمور الثلاثة مجتمعة خطر لي أن أبحث صيغة « فعل » كشريب وـ كير ، وهي التي أحس أنها تعبّر عن المبالغة أكثر من الصيغة الأخرى ، فرأيت البدء بعرض مربع لما جاء في المشهور من كتب التحوّل والصرف بقصد صيغة المبالغة^(١) . وتبين لي أن هذه الكتب لا تكاد تعنى إلا بعمل صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل ، وفي هذا يختلف البصريون مع الكوفيين ، فيقول البصريون إنها تعمل بالشروط المطلوبة في اسم الفاعل ، ويسوقون شواهد لهذا تقلوا معظمها عن صيغة « فعل » ، وتتردد هذه الشواهد في كتبهم جيلاً بعد جيل .

أما موقف الكوفيين إزاء هذه الشواهد فهو أن ما صح منها يحمل على تقدير فعل . وفي مثل قول القائل :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدمو زاداً فانك عافر
أي يضرب سوق سمانها .

فمنابع النحاة قد اتجهت جلها إلى عمل صيغة المبالغة ، مما أؤدي إلى بعض الدارسين أن هذه الصيغة تصاغ من الفعل المتعدد وحده . وفي الحق أنها تجيء من المتعدد واللازم كما أشار أبو إسحاق الشاطبي وكما يبرهن على هذا الشيخ الخضر حسين في بحثه .

ولما نکاد نجد في كلام القدماء ما يشير بدقة إلى نسبة شيوع صيغة المبالغة إلا ما جاء في شرح التصریح من قوله (فعل أو فَعُول أو مِفْعَال بكثرة ، وفَعِيل أو فَعِيل بقلة) . وبعلقون على هذا النص بقولهم (صريح كلامه أن القلة والكثرة بحسب التحويل من اسم الفاعل) . وبفهم من هذا أن الصيغ

(١) الكتاب لسيوط ج ١ ص ٥٦ ، شرح التصریح ج ٢ ص ٦٧ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٤٠٢ ، هم الموامم ج ٢ ص ٩٦ ، شرح الفانية ج ٢ ص ٨٤ .

الثلاث الأولى أكثر شيوعاً من الصيغتين الأخريتين، وأن عدد ما ورد من أمثلة «فعال + فعال»، وتلك هي الكثرة التي يوزعها التحديد، فقد وضع من احصائنا لأمثلة الفيروزابادي أن عدد «فعال»، ثلث عدد «فועל».
كذلك لا يكادون بعرضون إلى نسبة المبالغة في هذه الصيغة الخمس إلا ما جاء في مجمع المقام من قوله (وادعى ابن طلحة تقواهها في المبالغة، أيضاً، ففعول لمن كثر منه الفعل، وفعال لمن صار له كالصناعة، ومفعال لمن صار له كالآلة، وفيصل لمن صار له كالطبيعة، وفعل لمن صار له كالعادة) .

هذا هو موجز مانجدة في كتب القدماء، بقصد الصيغ المشهورة لـ«المبالغة» . على أننا نجدهم يشيرون أيضاً إلى بعض الصيغ الأخرى التي تدل على المبالغة ويفصفونها بأنها سماعية ، ومنها صيغة «فِعْلِيْل» كشرب وسكير . فيقول ابن قتيبة في أدب الكتاب (ما كان على «فِعْلِيْل») ، فهو مكمور الأول ... وهو لمن دام منه الفعل)^(١) . ثم يسوق عدداً من الأمثلة ، ويعقب عليها بقوله : (ومثل ذلك كثير ولا يقال لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة) .

ويقول ابن السكيت في إصلاح النطق^(٢): إن « فِعْلِيْل » تدل على المبالغة ، فالسكيت الكبير السكر ، والتفسيق الكبير الفسق . ويورد أيضاً عدداً من الأمثلة ، معظمها يشترك مع ما أورده ابن قبيطة .

ثم جاء بعدهما أبو إبراهيم الفارابي في ديوان الأدب وساق لهذه الصيغة نحو ١٢ مثلاً : والذي يسترعى الانتباه في كتاب القدماء قول ابن قتيبة «نحو

٣٢٤ ص (١)

• ۲۱۹ ص (۲)

مكسور الأول» مما يشعر أن ابن قبيبة ربما سمع بعض المتكلمين في عهده بنطقون بها بغية كسر الحرف الأول . وأذهب الظن أنه سمعها بفتح الأول كما لا تزال نسمها الآت في أنفواه المتكلمين . كذلك يسترعي انتباها قول ابن دريد في الجمرة^(١): (إعلم أنه ليس لموئذن أن يبني فعيلًا إلا ما بنت العرب وتكلت به ، ولو أجزى ذلك لقب أكثر الكلام ، فلا تنتفت إلى ما جاء على «فعيل» ، ما لم نسمعه إلا لأن يجيء به شعر فصيح) .

وليس من الإسراف أن نتبين من نص ابن دريد والحادي على سماعية هذه الصيغة ، وتحذيره المؤذنين من اشتقاق كمات جديدة منها أنه سمعها تجري على السنة الكثرين في عهده ، وأنهم اشتقواها في كمات لم تزد عن العرب ، أي وإن هذه الصيغة كانت محبوبة مأبوعة بين الناس في عهده يؤثرونها باشتقاق كمات جديدة منها ، وينطقون بها مفتوحة الأول في أغلب الظن . وهذه هي الظاهرة التي لا تزال قائمة يتناقلها الآن ولا سيما على السنة الشباب أولئك الذين اشتهروا في كل البيئات اللغوية بميلهم إلى المبالغة في دلالات الألفاظ وإثارتهم ما يعبر عنها من الصيغ .

وقد أمكن لنا في إحصاء، سربع أن نجمع من مجمم لسان العرب ومحبط الفيروزابادي نحو ٧١ مثلاً رويت عن العرب القدماء هي :

ـ صدق ، صريح ، شرب ، قلب ، (به داء وتعب) خربت ، بربت
 (دليل حاذق) ، بليت (عاقل ليب) ، صحيت ، فسيق ، زبت ، هببت ،
 (الرقب التريف) ، سكبت ، حديث ، خيث ، عياث ، هنين ، خريج ،
 ضليل ، صريح (أحقى) ، مدحنج (عظيم عزيز) ، صريح (كثير المرح) ، شرير ،

(١) ج ٣ ص ٣٤٦ .

صفات فهی :

سيجيل (حجارة) ، كلبت (حجر يسد به) ، جريت ، قربت ، زمير ،
 جنبس (نوع من السمك) ، بطيخ ، دريج (الطنبور) ، ذريج (دويبة) ،
 خريج (شجر العصفر) ، عقير (عشبة يتداوي بها) طييع (لب الطلع) ،
 صabis (مأوى الأسد) ، فطبس (مطرقة) ، القليد (الخزانة) ، القمبس
 (البهر) ، ايل (قطعة من الطير) ، الزيل (القفنة) ، التين (الحية المظبحة) ،
 التين (الطنبور) .

أي أن ما ورد عن العرب القدماء من هذه الصيغة ليس من القلة على الصورة
التي نلخصها في كلام علاء الدين .

ولما رجعنا الى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية لنتأسس بها في أمر هذه الصيغة تبين لنا أنها كثيرة الشيوع في الآرامية ، على حين أن العبرية لا تستعمل منها الا عدداً قليلاً جداً ، وأنها في كلها التفتين مفتوحة الحرف الأول ، مثل : (وهنا ذكر الأستاذ الفاضل أمشلة بالآرامية والعبرية تدل على ورود هذا الوزن فيها ، وعلى شيوعه في الآرامية الغريبة ، وعلى افتعال العبرية منها بعض كلمات) ، ثم قال :

ليس من المغالاة اذن أن تقرر أن هذه الصيغة «فعيل» سامية أصلية ، وأنها انحدرت الى اللغات السامية من السامية الأم ، فتطورت في بعضها وبقيت على حالها في اللغة الآرامية . في العبرية أطاحت حركة الحرف الأول عوضاً عن المشديد في الحرف الثاني خصوصاً للظاهرة الصوتية التي نسجها بالخالفة ويسمىها الآوريون «Dissimilation» ، وفي العبرية كسر الحرف الأول اتباعاً لحركة ما بعده وخصوصاً لقانون انسجام الحركات المترادفة أو ما يسمى «Vowel harmony» ومكذا جاءت صيغة فعيل العبرية ومع هذا قد احتفظت لسنة بعض التكفين بالعبرية في كلامهم الدارج بالصورة الأصلية وهي المفتوحة الحرف الأول ولا تزال جارية على ألسنتهم ، وأمكن لنا أن نجمع نحو ٥٠ مثلاً اشتقها الشباب في مصر في كلمات لم ترد بالممعاجم ولم تسمع عن العرب ، وأشهر هذه الكلمات : أكتيل ، سَمْبِع ، حبيب ، حبيب ، رَكِيب ، رَسِيم ، سَهِير ، كَسِب ، نويم ، عويم ، لبيب ، ليس ، طبيع ، جمبع ، فويم .

أما موقف هذه الصيغة في البلاد العربية الأخرى فقد استفسرت من بعض أبناءها عنها ، وتبيّن لي أنها شائعة أيضاً في السودان ولكن مع كسر الحرف الأول أي كالعبرية الفصيحة مثل : ضيغيل ، زِغيل .

وذلك الشأن في ليبيا أي بكسر الحرف الأول مثل :
شقيق (بمعنى رضب يشق لفزع بذرءه) ، **حمير** (طائر شديد حمرة الرأس) .
 أما في سوريا وفلسطين ولبنان فيبدو أن هذه الصيغة شائعة أيضاً وينطق بها
 كالمصرين أي مع فتح الحرف الأول مثل :
طخيخ (بمعنى ماهر في الزمامية) **بَصَّيم** ، (من يحفظ كثيراً دون فهم) ،
دهين (لبيض الزيت) ، **طريش** (لبيض الجير) ، ...
 ويبدو من أنجحت لي فرصة سؤالهم أن هذه الصيغة لا تكاد توجد في الكلام
 الدارج لأهل المغرب أو تونس أو الجزائر ، ولا في السعودية واليمن . أما العراق
 والأردن فلم أصادف من أبنائهما من يدلني على أمر هذه الصيغة هناك .
 وعلى كل حال يبدو من هذا الاستفتاء على ضيق مجاله وكسروره أن هذه
 الصيغة تشيع على النحو المألوف في مصر في المنطقة التي انتشرت فيها الآرامية
 الفريدة تلك اللغة التي احتفظت وحدها بالصورة الأصلية وهي « **فعيل** » مع
 فتح الحرف الأول .

أما بعد ، فإذا صع درجحان هذا الرأي فهل يكون من الشيط أن ندعوا
 المجمع اللغوي أن يرد إلى هذه الصيغة اعتبارها وأن يحكم على قياسيتها
 حق نستطيع اشتقاها في كلمات لم ترد في الماجم العريقة ، أو على الأقل
 نعرف بعض ما اشتقت منها فعلاً ويجري على ألسنتنا ؟ وبيان عندي أن
 يجعلها مفتوحة الحرف الأول أو مكسروره ^(١) .

دكتور ابراهيم أبليس

معرض وorum

(١) عندما اتهمي الأستاذ الدكتور إبراهيم أبليس من إلقاء هنا البحث الميد على عليه
 الأمير مصطفى الشهابي رئيس محكمة الذي شارك في أعمال المؤذن بقوله : إن معظم
 الكلمات التي أشار المعاشر الفاضل إلى استعمالها في مصر مثل **أكبل** و**ستتبع**
 الغ . تستعمل أيضاً في كلام السوريين الجاري على الألسنة وهي مفتوحة الأول .
 وقد أحيل البحث إلى لجنة الأصول .